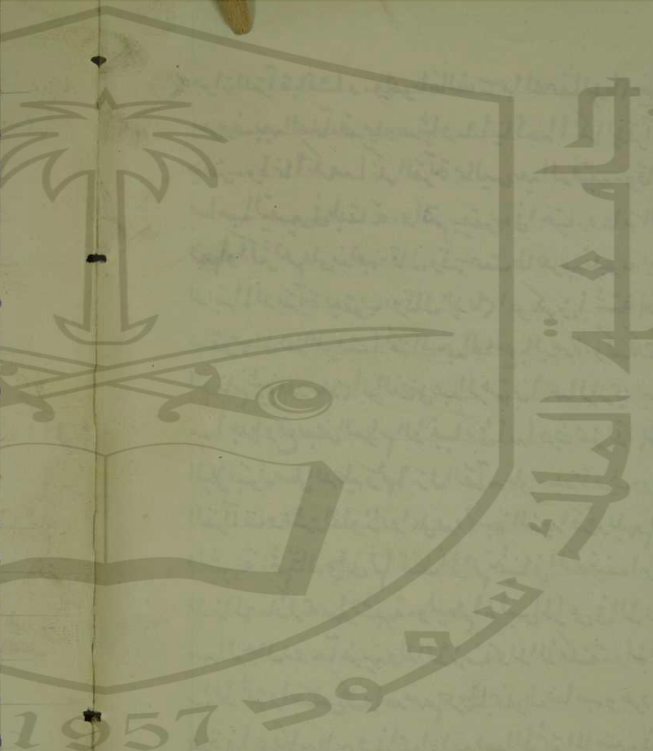


عليه ولورداه بسببها لما جمعته وتفريقه فعمل هذا الأصل في قبول القراءات  
 هذه ستة كانوا اربعة سبعة آلاف، ومضى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في  
 القراءة فاعلم بان شاذة انتهى. وقال الشيخ الإمام العلامة شيخ الكافية والحقبة  
 للعلوم الشرعية ابو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي في شرح المنهاج في صفة الصلاة  
 (رفع) قال اصحابنا الفقهاء تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع  
 ولا تجوز بالشاذة. وظاهر هذا السلام يومئذ غير سبع المشهورة من شواذ التجوز  
 القراءة به في الصلاة ولا في غيرها. وقد نقل البغوي في اول تفسيره الاتفاق على  
 القراءة بقراءة يعقوب وابي جعفر السبعة المشهورة. وقال لهذا القول هو الصواب  
 واعلم انه الخارج عن السبعة المشهورة على قسميه منه ما يخالف رسم المصحف فهذا  
 هو شك في انه لا تجوز قرائته لاني الصلاة ولا في غيرها. ومنه ما لا يخالف رسم المصحف  
 ولم تشبه القراءة به واخا ورد منه طريقه فريضة لا يقول عليه وهذا يظهر المنع من  
 القراءة به ايضا. ومنه ما اشترى عنه ائمة هذه الشاذة القراءة به قديما وحديثا  
 فهذا لا وجه للمنع منه. ومنه ذلك قراءة يعقوب وغيره. قال والبغوي اولي من يعتمد  
 عليه في ذلك فانه مرفق في جميع العلوم. قال وكلمة التفصيل في شواذ السبعة فانه  
 عنهم شيئا كثيرا شاذ انتهى. وسئل الصفة قاضي القضاة ابو نصر عبد الوهاب رحم  
 الله عنه قوله في كتاب جمع الجوامع في الاصول والسبع متواترة مع قوله والصحيح ان ما  
 وآء اشرفهوشان. لاذالمت اشتر متواترة فلم لا يقرم والعشر متواترة بدل  
 توكرم والسبع فاجاب امكنه ان تذكر الشاذ السبع مع ادعائها انها تواتر بها السبع  
 لم يخلف في تواترها وقد ذكرنا اول موضع الراجح ثم عطفنا عليه موضع الخلاف على انه  
 القول بأه القراءات السلاسة غير متواترة في غاية السقوط. ولا يصح القول به عند بصير



Copyright © King Saud University